أمل ان يؤدي توزيع هذه المياه بين مختلف الاطراف ، بصورة صحيحة وفعالة ، الى تنشيط الزراعة فيها ، و من ثم خلق امكانات جديدة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على الاراضي المستصلحة ، و تصفية القضية الفلسطينية التي كانت قد تحولت ، آنذاك، الى مجرد مشكلة لاجئين .

وفي اواخر سنة ١٩٥٣ ، وصل اريك جونستون الى اسرائيل ، في أولى زياراته لها ، مقدماً مشروعه ، الذي يعتقد شاريت ان وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ووزارة الخارجية الاميركية هما اللتان وضعتاه (ص ٦٥) . وكانت اسرائيل ، في ذلك الوقت ، في خضم تنفيذ عمليات تحويل مجرى نهر الاردن ـ تحت ستار تعميقه ـ الى النقب : ولذلك نظر الاسرائيليون بعين الريبة الى جونستون ومشروعه ، ووضعوا عراقيل عدة في طريقه . فقد عارض الاسرائيليون ، مثلاً ، اقتراح تحويل بحيرة طبريا الى مستودع مياه اقليمي ، خشية ان يصبح ذلك مبرراً لتدخل اميركي دائم في شؤونهم ، ثم وافقوا على هذا الاقتراح شرط ان لا يمس ذلك بسيادة اسرائيل على البحيرة او يصبح عذراً لمطالبتها بتعديل الحدود ، وعلى ان يقدم الاميركيون والعرب تعهداً في هذا الشأن (ص ٦٩٠ ، ٧٩٢) كما طعن الاسرائيليون في صلاحيات المراقب الدائم على توزيع المياه ، الذي كان من المفترض ان يكون اميركاً« محايداً »، وعارضوا ايضاً اقتراح اقامة سلطة مياه مستقلة ، تستطيع ان تفرض رأيها الخاص على الاطراف المعنية (ص ٦٩٤ و ٦٩٧) . كذلك لم تعر اسرائيل اهتماماً كبيراً لمطالبتها بالمرونة ، بالنسبة لتوزيع كميات المياه ، حتى وان كانت المياه التي « ستتنازل » عنها ستخصص لتوطين اللاجئين الفلسطينيين .

وقد استمرت المفاوضات بين جونستون من ناحية واسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى ، حول تنفيذ ذلك المشروع نحو سنتين ، الا أنها باءت بالفشل في نهاية المطاف . وتم ذلك بعد ان اعلن العرب ، اخيراً ، رفضهم « المبدئي » للمشروع ومعارضتهم أية تسوية مع اسرائيل ، التي ثابرت ، من جهتها ، على متابعة تنفيذ برامجها الخاصة . وكان ان حولت مياه الاردن الى النقب ، في مطلع الستينات .

وفي الوقت نفسه ، حاولت اسرائيل ، على طريقتها ، العمل على « التفاهم » مع العرب ، وذلك بالسعي الى تصفية قضية اللاجئين ، التي اعتبرتها عائقاً على طريق السلم مع الدول العربية . وتكشف اليوميات ان الزعامة الاسرائيلية كانت منهمكة ، خلال هذه الفترة ، في دراسة سبل توطين اللاجئين ، وذلك بمحاولة الاتصال بزعمائهم او ذوي النفوذ لديهم ، وحملهم على القبول بالتعويضات عن املاكهم التي استولت عليها من جهة (ص ٥٠٦ و ٥٥١ و ٥٨٠ و ٨٥١ و ٩٧٤ و ١١١٤ و ١١٧٤ و ١٢٩٠ و ١٢١٠) ، واستطلاع امكانات توطينهم في بلدان مختلفة من العالم ، منها البرازيل والارجنتين ودول شمال افريقيا وليبيا ، وحتى الضفة الغربية من جهة ثانية (ص ٦٣٠ و ٩٧٤ و ١٠٠٩ و١٠٧٩ و١٣١٠) ويبدو ان هذه المشاريع لم تمن بنجاح يذكر .

ومحاولات تصفية قضية اللاجئين بواسطة دفع التعويضات لهم ، او توطينهم ، او العمل على « مقايضة » املاكهم في اسرائيل باملاك اليهود في الدول العربية ، لم تقتصر على لاجئي